أثر الشمول المالي من منظور فرضية العرض القائد في دعم مستويات الاستثمار في المصارف الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (1995–2023)

The impact of financial inclusion from the perspective of the leader supply hypothesis in supporting investment levels in Islamic banks - a case study of Algeria's Al Baraka Bank during the period (1995-2023)

حمزة بلغالم[1]*، محمد إليفي [2]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، h.belghalem@univ-dbkm.dz

[2] جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، m.ilifi@univ-dbkm.dz

تاريخ الارسال:2025-01-29 تاريخ القبول: 2025-07-16 تاريخ النشر: 25-11- 2025

ملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الشمول المالي من منظور فرضية العرض القائد في تدعيم مستويات الاستثمار في المصارف الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (1995–2023)

وبالاعتماد على نموذج ARDL توصلنا إلى زيادة حجم الادخار لكل 1000 نسمة يدفع الشمول نحو الاستثمارات المنتجة خاصة في ظل تحكم إدارة المصرف في عنصري المخاطرة والربحية

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، فرضية العرض القائد، الاستثمار، نموذج ARDL

تصنيفاتJEL : G21، G24، C21، C24.

Abstract

Through this study, we aim to know the extent of the contribution of financial inclusion from the perspective of the leading supply hypothesis in supporting investment levels in Islamic banks - a case study of Al Baraka Bank of Algeria during (1995-2023)

Based on the ARDL model, we have reached an increase in the volume of savings per 1000 people, which pushes inclusion towards productive investments, especially in light of the bank's control over the elements of risk and profitability.

Keywords: Financial inclusion; supply chain hypothesis; investment; ARDL model.

JEL Classification Codes: G21, G24, C21,C22

*المؤلف المرسل: بلغالم حمزة

1. مقدمة

يشكل الاستثمار أداة محورية لحفظ المال الذي يعد من المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية، ويتحقق هذا الحفظ من خلال تنمية الأموال بشكل مستدام مع ضمان الاستمرار في عملية التداول، وهذا سيعزز من رفاهية الفرد والمجتمع، ولكن لتحقيق الغايات الاستثمارية الرامية لتنمية الأموال من المنظور الإسلامي يجب أن تتوفر استثمارية متنوعة تتجسد غالبا في شكل عقود مؤسسية، وتتم هاته التعاملات بين الأفراد والجماعات مع مؤسسات يصطلح عليها بالمصارف الإسلامية.

ووفقا لفرضية العرض القائد فإن مستويات الاستثمار تتأثر بسياسة الشمول المالي، هاته الأخيرة (سياسات الشمول) غايتها الوصول إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل أكبر شريحة ممكنة في الاقتصاد مهما كان نوع المصرف (إسلامي أو تقليدي)، هذا ويعتبر القطاع المصرفي قناة رئيسية لتمويل الاقتصاد بما يضمن توفير الخدمات المالية الضرورية لدعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

ومع عدم قدرة المصارف التقليدية وعجزها عن تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات أصحبت المصارف الإسلامية تؤدي دورا حيويا لسد فجوة المالية بين الادخار والاستثمار، هذا الأمر جعل المشرع الجزائري يسعى لإيجاد إطار قانوني لتنظيم آلية عمل الصيرفة الإسلامية، وتجسد ذلك بإصدار المرسوم رقم 18-02 في 4 نوفمبر 2018، الذي ينظم العمليات المصرفية المتعلقة بتمويل الاستثمارات.

وبناء على ما تقدم يمكننا صياغة الإشكالية التي ستكون موضوعا لدراستنا كما يلي: إلى أي مدى يمكن أن تسهم سياسة الشمول المالي من منظور المصارف الإسلامية في تعزيز مستويات الاستثمار؟

-**الأسئلة الفرعية** : وللإحاطة بمضمون التساؤل الرئيسي من مختلف زواياه ارتأينا إدراج مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بمصطلح الشمول المالي، وفيما تكمن أهميته؟
- انطلاقا من فرضية العرض القائد، كيف يمكن للشمول المالي أن يحرك مستويات الاستثمار على مستوى المصارف الإسلامية؟

– إلى أي مدى تساهم الربحية ومستوى الأمان المصرفي في تحفيز الاستثمارات الممولة من طرف المصارف الإسلامية؟

–**الفرضيات**: للإجابة على محتوى الإشكال المطروح في دراستنا قمنا بصياغة الافتراضات التالية:

– يؤدي تغير حجم الادخار لكل 1000 نسمة إلى نقل مضمون الشمول المالي نحو الاستثمارات في المصارف الإسلامية؛

– يساهم تعزيز مستويات رأس المال في التحكم من مخاطر ة الاستثمارات من جانب الأصول مما ينعكس إجابا على نموها؛

– تعمل زيادة الربحية على زيادة حجم المخاطرة مما يدفع المصارف إلى تخفيض حجم الاستثمارات؛

– **أهمية البحث**: تستمد أهمية هاته الدراسة من الدور المحوري الذي تؤديه البنوك الاسلامية في مسألة زيادة حجم الاستثمارات من منظور الشمول المالي خاصة في ظل الوضع الراهن.

– **هدف البحث**: الهدف من دراستنا هو محاولة إيجاد علاقة التأثير أو العلاقة السببية بين الشمول المالي باتجاه مستويات الاستثمار في المصارف الإسلامية ضمن نظرية العرض القائد، مع اعتماد بنك البركة الإسلامي في الجزائر كعينة لفحص هاته العلاقة، وذلك خلال الفترة 1995-2023، بتعبير آخر محاولة بناء نموذج قياسي يوضح علاقة التفسير بين الشمول المالي كمؤثر في متغير مستوى الاستثمار.

– **المنهج المتبع**: نلجأ عادة في مثل هاته الدراسة إلى الأسلوب الوصفي، والتحليل القياسي لبناء النموذج الأمثل للدراسة.

– **حدود الدراسة**: تتمحور دراستنا في دراسة حالة بنك الجزائر الجزائري خلال فترة زمنية تغطي 28 سنة انطلاقا من سنة 1995 وصولا إلى سنة 2023

ينحصر الإطار الزمني لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة1995 إلى غاية سنة 2023، أما الإطار المكاني فيخص مصرف البركة الجزائري.

2. الشمول المالي ضمن العمل المصرفي الإسلامي

يدخل الشمول المالي كعامل رئيسي لواضعي السياسات والحكومات والمؤسسات الدولية في تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة، لاسيما في ظل التطور الحاصل في التكنولوجيا المالية وما أحدثته بسبب الابتكارات المالية في المساهمة في إتاحة وتقديم الخدمات المالية للمجتمع، هذا ما يؤدي في النهاية إلى تعزيز مستويات الاستثمار، وعليه سنحاول في هذا الجزء تبيان دور الشمول المالي في تعزيز حجم الاستثمارات في المصارف الإسلامية من خلال مايلي:

1.2 مفاهيم أساسية حول الاستثمار في المصارف الإسلامية

سنحاول في هذا الشطر من الدراسة التعرف على أهم النقاط الأساسية المتعلقة بالاستثمار الإسلامي، وأهم العوامل المحددة له، وكذا صيغ التمويل المعتمدة في مثل هذا النوع من الاستثمارات.

1.1.2 مضمون الاستثمار في المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية أحد القنوات الرئيسية لتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث تعتمد على استثمار مواردها المالية، سواء من مصادرها الذاتية أو من الأموال المودعة لديها، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وتقوم هذه المصارف بتوجيه استثماراتها نحو تعزيز الطاقات الإنتاجية المستدامة بما يتماشى مع أولويات التنمية الاقتصادية. ورغم التشابه العام في مفهوم الاستثمار بين المصارف الإسلامية والتقليدية، إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في أن المصارف الإسلامية تعتمد أساليب وصيغا استثمارية تخضع لضوابط شرعية دقيقة تحدد طبيعة الاستثمارات وآليات تنفيذه، (بوزياني، 2012، الصفحات 35-36)

2.1.2 محددات الاستثمار في المصارف الإسلامية

نظرًا للطبيعة الفريدة للاستثمار في المصارف الإسلامية، يتطلب اتخاذ القرار الاستثماري مراعاة مجموعة من العوامل المحددة، سواء من جانب المصرف أو العميل، ومن أبرزها: (عراب، 2011-2012، الصفحات 20-23):

1.2.1.2 محددات العميل المستثمر: تتأثر قرارات الأفراد الاستثمارية بعدد من المتغيرات والعوامل المرتبطة بالمصرف، ومن أبرزها نذكر:

أ- حجم الودائع الاستثمارية في المصرف: يُعتبر حجم الودائع الاستثمارية في المصرف الإسلامي العامل الرئيسي الذي يعتمد عليه الفرد عند اتخاذ قرار الاستثمار في المصرف من عدمه. فكلما زاد حجم الودائع الاستثمارية، زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المستثمرين وتعزيز قدرته التمويلية.

ب-طبيعة الإدارة في المصرف: يركز العميل المستثمر على أسلوب المصرف في إدارة التمويل، بما في ذلك درجة التشدد أو المرونة في تقديمه، ومتطلبات الضمانات، والشروط المرتبطة بالتمويل، بالإضافة إلى آليات متابعة المشاريع التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الأفراد.

ج- حصة المصرف الإسلامي في السوق المصرفي:

تعتمد ثقة العملاء في البنك بشكل أساسي على حصته في السوق المصرفي، الذي يقاس من خلال حجم معاملاته وتوسع نشاطه، بالإضافة إلى استقراره ونموه المتوازن، مما يعزز جاذبيته للمستثمرين.

2.2.1.2 محددات المصرف الإسلامي: يمكن تصنيف أبرز المحددات المؤثرة في القرارات الاستثمارية للمصارف الإسلامية ضمن النقاط التالية:

أ- معايير العميل طالب التمويل تُركز هذه المعايير على ضمان اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، سواء فيما يتعلق بالشراكة مع العميل أو بالتعامل المصرفي معه بصورة عامة. ومن أبرز هذه المعايير:

- شخصية العميل :تقييم مدى صدقه وموثوقيته في الالتزامات المالية؛

-كفاءة العميل :تحديد قدرته على إدارة المشروع بكفاءة وتحقيق النتائج المرجوة؛

-الظروف المحيطة بالعميل :دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على قدرته في تنفيذ المشروع؛

ب- الظروف الاقتصادية والسياسية تعتمد القرارات المصرفية بشكل كبير على الوضع الاقتصادي العام والسياسي للدولة، إذ تؤثر دورة الأعمال بشكل مباشر على أنشطة الاستثمار:

- فترات الانكماش :يشهد الاقتصاد تراجعاً في الأنشطة الاستثمارية وانخفاضاً في الطلب على التمويل.

– فترات الانتعاش والرواج :تتزايد فرص الاستثمار ويزداد الإقبال على التمويل نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي.

ج– قوانين وتوجهات المصرف المركزي يسعى المصرف المركزي دوراً محورياً في ضبط أداء المصارف من خلال إصدار التشريعات واللوائح الهادفة إلى:

– تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام؛

– ضمان استقرار العملة الوطنية وحمايتها من التدهور؛

– صون أموال المودعين وتعزيز الثقة في النظام المصرفي .

وعليه، فإن قرارات المصارف الإسلامية الاستثمارية تتأثر بشكل مباشر بالقوانين والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لتحقيق هذه الأهداف .(جبر إسماعيل، 2010، صفحة 30)

2.2 مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

سنتناول في حيثيات هذا الجزء أهم العناصر المتعلقة بالشمول المالي كالاتي:

1.2.2 مفهوم الشمول المالي

يمثل أحد المفاهيم المحورية الرامية إلى تقليص الفجوة المالية بين مختلف شرائح المجتمع الشمول المالي فهو بذلك لا يعكس العملية التي غايتها الإقصاء المالي (عمرو، مروة، الفحام، و عبد المنعم، 2022)، كما يعرف أيضا بأنه العملية التي تهدف إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى مجموعة شاملة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بطريقة ميسورة التكلفة وفي الوقت المناسب، كما تركز هذه العملية على زيادة الاستخدام الفعال لتلك الخدمات من قبل جميع شرائح المجتمع، من خلال تبني أساليب مبتكرة تشمل التوعية والوعي المالي، بما يسهم في تحقيق الرفاهية المالية وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (بوعلاق، أيت يحي، و مشير، 2022)، أما من زاوية السياسة النقدية فينظر إلى الشمول المالي على أنه برنامج لتحسين كفاءة السياسة النقدية، نظرًا للعلاقة العكسية بين معدلات التضخم وحجم القروض المصرفية كنسبة من الناتج . إذ يؤدي تسهيل الحصول على التمويل مع خفض أسعار الفائدة إلى تحفيز الاستثمار وتقليل معدلات التضخم، مما يسهم في تحقيق الأمان المالي، وهو الهدف الأساسي

لاستراتيجيات الشمول المالي، وهو ما تهدف إليه إستراتيجيات الشمول المالي (وفاء و بوزانة، 2021، صفحة 75)، في حين أن بنك الجزائر يعرف الشمول المالي بأنه ضمان توفير واستخدام الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، لاسيما الفئات المهمشة، من خلال القنوات الرسمية. (كركار، 2020، صفحة 364).

2.2.2 أهمية الشمول المالي

تكمن فعالية عنصر الشمول المالي في (سلايمية و طبايبية، 2023، الصفحات 197–198) (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 4–6):

– يتيح تنفيذ سياسة الشمول المالي في أي دولة إلى تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي، مما يسهم في تقليص معدلات البطالة والفقر؛

– يؤدي تصاعد مستوى التنافسية بين المؤسسات المصرفية إلى تحسين جودة المنتجات المصرفية المقدمة؛

–يسهم في تنظيم المنافذ غير الرسمية التي كانت تشكل قنوات غير منظمة لتقديم الخدمات المالية، مما يعزز من كفاءة القطاع المالي ويضمن اندماجه في الإطار الاقتصادي الرسمي،

– يسعى الشمول المالي إلى تجسيد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال حصول كافة الفئات الهشة على الخدمات المالية، بهدف إشراك هذه الفئات في الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

3.2 النظريات المفسرة للعلاقة بين الشمول المالي والاستثمار

لا شك في وجود علاقة بين الشمول المالي، من حيث توفير الخدمات المالية والمصرفية مثل التمويل، والنمو الاقتصادي، خاصة من خلال تعزيز الاستثمار. وقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث هذه العلاقة بشكل إيجابي. ومع ذلك، يبقى النقاش مفتوحا حول اتجاه العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

عندما تتجه العلاقة السببية من الشمول المالي نحو النمو الاقتصادي، يُطلق على هذه الحالة فرضية "العرض القائد". وفقا لهذه الفرضية، تسهم أنشطة المؤسسات المالية، مثل زيادة عرض الخدمات المالية

وتعزيز قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية وتقديمها كتسهيلات ائتمانية، في تحفيز الاستثمار وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

أما إذا كان النمو الاقتصادي هو العامل الذي يزيد الطلب على الخدمات المالية، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز التنمية الاقتصادية لاحقاً، فيُعرف هذا الاتجاه بفرضية "الطلب التابع."

وفي سياق آخر، يرى بعض الباحثين أن العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي قد تكون ثنائية الاتجاه، حيث يتأثر كل منهما بالآخر بصورة متبادلة (القرصو و غازي، 2017، صفحة 81). ، ويمكن إيجاز هذه النظريات كالاتي (القرصو و غازي، 2017، صفحة 82):

أ- نظرية العرض- القائد: يرى مؤيدو هذه النظرية أن الأنشطة المصرفية تُعد أداة فعّالة لتعزيز إنتاجية الدول، حيث يميل الاقتصاد في البلدان ذات الأنظمة المصرفية المتقدمة إلى تحقيق معدلات نمو أسرع. وتشير معظم الدراسات إلى أن التمويل المصرفي، أي توفير الخدمات المصرفية وإتاحتها لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع (ما يُعرف بمفهوم الشمول المالي)، لا يُعتبر نتيجة للنمو الاقتصادي فحسب، بل يُعد عنصراً أساسياً في تحفيز هذا النمو. ويتم ذلك من خلال تحسين مستويات الاستثمار، مما يؤكد دور الخدمات المالية كعامل رئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي.

في عام 1997، أجرى Levine دراسة حول العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث خلص إلى أن قدرة النظام المالي على توفير الخدمات المالية (ما يُعرف بمفهوم الشمول المالي) تسهم بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي. ويحدث ذلك من خلال تعزيز معدلات الاستثمار وتوجيه رأس المال نحو المشاريع الأكثر إنتاجية. ولتوضيح هذه العلاقة بشكل أعمق، حدد الباحث خمس وظائف أساسية تؤديها الوساطة المالية، والتي تسهم بدورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

ب- نظرية الطلب التابع: على عكس فرضية "العرض القائد"، ترى فرضية "الطلب التابع" أن النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي لتطوير الخدمات المصرفية. ويعتقد أنصار هذه النظرية أن مع توسع القطاع الحقيقي، يزداد الطلب على الخدمات المالية، مما يؤدي إلى تحفيز تطور القطاع المالي. وبناءً على هذا السياق، يلعب النمو الاقتصادي دوراً مهماً في تراكم رأس المال وتحفيز الأنشطة المصرفية.

ج– العلاقة السببية ثنائية الاتجاه: أما مؤيدو هذا الرأي فيعتقدون أن العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي هي علاقة متبادلة. وتشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بشكل متزامن ومستمر.

3. قياس النشاط التمويلي ضمن إمكانية الوصول لخدمات بنك البركة الجزائري

أدى اعتماد سياسة تعزيز الشمول المالي في الدول المتقدمة إلى تحفيز الأنشطة الاقتصادية من خلال تطوير القطاع المصرفي، الذي يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية عالية الجودة، مما يتيح له الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الأفراد، ويسهم ذلك في تعزيز مستويات الاستثمار، مما ينعكس إيجابًا على تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، ولهذا سوف نتطرق في هذا الجزء عن البحث في العلاقة بين حجم التمويلات الممنوحة من قبل بنك البركة الجزائري على الاستثمار.

1.3 متغيرات الدراسة

يتطلب تطبيق الأساليب القياسية الاقتصادية بناء واختبار النموذج الأمثل، وبالنظر إلى أن الدراسة تهدف إلى تحليل العلاقة بين تأثير مؤشرات الشمول المالي وفقًا لفرضية العرض القائد وحجم الاستثمارات، فإن متغيرات الدراسة تتمثل فيما يلي:

الجدول 1:متغيرات النموذج

	المؤشر	فئة	البيان
المتغير التابع			
y	حجم نمو التمويلات الممنوحة	الاستثمار	يعكس هذا المؤشر مدى إسهام المؤسسات المصرفية في تقديم القروض والتسهيلات المالية لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية. (بن يحي و طلحاوي، 2020، صفحة 239)، حيث أنه كلما زادت القروض التي يستفيد منها القطاع ، فإن ذلك يعد دليلاً على تطور حجم الوساطة البنكية، حيث يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية التي تعكس كفاءة أداء الوساطة البنكية (Satyanarayana, Suresh Kumar, & Mahendra, 2017, p. 144)، (حبار، 2014، صفحة 49)، مما تنعكس هذه الزيادة في المؤشر في تحسين مستويات الاستثمار.
المتغيرات المستقلة			
x_1	حجم الادخار لكل 1000 نسمة	الشمول المالي	يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الشمول المالي، فكلما زدا هذا المؤشر كلما زادت قدرة المصارف على زيادة حجم التمويلات في تمويل حجم الاستثمارات المنتجة
x_2	كفاية رأس المال / إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	الأمان المصرفي	يقيس هذا المؤشر مدى قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، فزيادة هذا المؤشر يتولد عنه ازدياد ثقة العملاء اتجاه هذا المصرف، مما يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع لدى هذا المصرف، وبالتالي زيادة قدرة هذا المصرف على التوسع في حجم الائتمان الممنوحة للمشاريع الاستثمارية المنتجة
x_3	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	الربحية	تبين مستوى كفاءة استثمار موجودات المصرف، فكلما زاد هذا المؤشر تزداد مستويات المخاطر، وهذا ما يؤثر على حجم الاستثمارات

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

2.3 تقدير النموذج المقدر

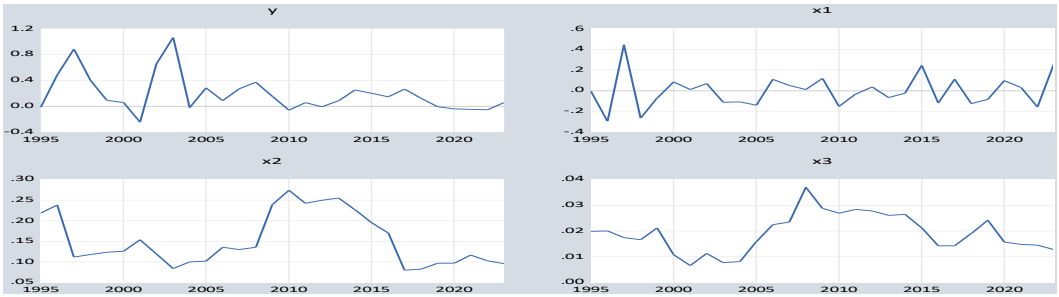
لتقدير النماذج القياسية نلجأ إلى العديد من الطرق الإحصائية لعل أبرزها طريقة المربعات الصغرى العادية، إلا أنه ورغم تميز مقدرات هاته الطريقة فقد توصل جل الباحثين في مجال القياس الاقتصادي إلى أنها تعطينا نتائج زائفة في الكثير من الحالات، وبالأخص في الحالات التي تكون فيها السلاسل الزمنية متضمنة للمركبات الغير العشوائية، هاته الأخيرة تجبر الباحث على إيجاد العلاقة الديناميكية بين المتغير ات الاقتصادية محل الدراسة، ولذلك فإن النموذج المقترح قد لا يكون نموذجا مناسبة لتمثيل علاقة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، لذا يتوجب علينا اختيار نموذج اقتصادي مبني على منهجية دراسة السلاسل الزمنية.

1.2.3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

كما ذكرنا سابقا فإنه لابد من دراسات مكونات أو مركبات السلسلة الزمنية حتى نتأكد من طبيعة تأثير هاته المركبات على النموذج الموضح للعلاقة بين المتغيرات، ونعتمد عادة على اختباري ديكي فولر فولر المطور ADF وفليبس بيرون PP لفحص السلاسل الزمنية محل الرداسة، حيث أن الاختبارين يعتمدان على اختبار جذر الوحدة على مستوى ثلاثة نماذج مقترحة من طرف ديكي فولر(نموذج بوجود الاتجاه العام، نموذج بوجود الثابت أو القاطع فقط، ونموذج للمركبة العشوائية فقط).

لكن قبل إجراء الاختبارين نسعتين بالبرنامج الإحصائي Eviews 12 لرسم التمثيلات البيانية للسلاسل الزمنية المدروسة.

الشكل 1: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

وبالاستعانة بذات البرنامج الإحصائي لإجراء الاختبارين المذكورين تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول 2: نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

عند المستوي										
السلاسل	اختبار ADF					اختبار PP				
	مع وجود الثابت والاتجاه العام		وجود الثابت فقط		بدونهما	مع وجود الثابت والاتجاه العام		وجود الثابت فقط		بدونهما
	b=0	λ =0	c=0	λ =0	λ =0	b=0	λ =0	c=0	λ =0	λ =0
y	0.01	0.00	0.03	0.00	0.14	0.03	0.00	0.03	0.00	0.00
x_1	0.45	0.00	0.67	0.00	0.00	0.45	0.00	0.67	0.00	0.00
x_2	0.95	0.69	0.15	0.36	0.20	0.95	0.58	0.15	0.28	0.20
x_3	0.48	0.94	0.11	0.35	0.33	0.96	0.62	0.11	0.29	0.34
بعد إجراء الفرق الأول										
y	0.86	0.00	0.40	0.00	0.00	0.94	0.00	0.81	0.00	0.00
x_2	0.78	0.00	0.53	0.00	0.00	0.78	0.00	0.53	0.00	0.00
x_3	0.73	0.00	0.79	0.00	0.00	0.73	0.00	0.79	0.00	0.00

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

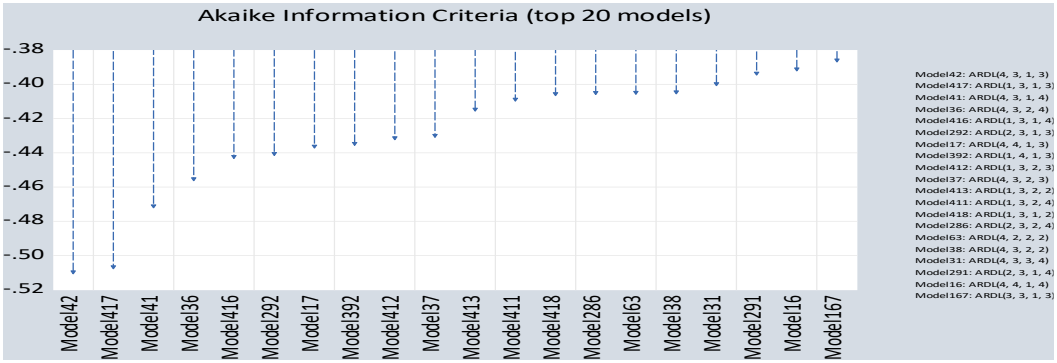
باستقراء معطيات الجدول اعلاه نقول أن كل من سلسلة (y) ، سلسلة $(x_{2\,t})$ و سلسلة $(x_{3\,t})$ مستقرة كلها عند الفرق الأول، أما سلسلة $(x_{1\,t})$ فهي مستقرة عند المستوى ونكتب:

$$y_t \to I(1) \ ، \ x_{1\,t} \to I(0) \ ، \ x_{2\,t} \to I(1) \ ، \ x_{3\,t} \to I(1)$$

2.2.3 اختبار التكامل المشترك

بما أن هناك تباين بين درجات تكامل السلاسل الزمنية فإن لا يمكن الاعتماد على الاختبارات التقليدية (مثل اختبار جوهانسون) للتأكد من وجود علاقة التكامل المشرتك بين السلاسل الزمنية المدروسة، لذا نستعين باختبار الحدود Bounds testing approach، بما أن السلاسل الزمنية غير مستقرة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن اختبار وجود علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون، لذلك نلجأ إلى اختبار الحدود، هذا الاختبار يستند على تقدير العلاقة المثلى بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على المديين القصير والبعيد مع مراعات الفجوات الزمنية أو ما يعرف الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL

شكل بياني رقم 2: نموذج ARDL الأمثل ضمن 20 نموذج مختار



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الدنيا لمعيار akaike تتوافق مع أطول عمود للأسفل، لأن القيم سالبة، بتعبير أخر فإن أكبر قيمة بإشارة سالبة للمعيار هي تلك التي تتقاطع مع النموذج ARDL(4,3,13)، يتضح من خلال الشكل أن القيمة الأدنى لمعيار akaike هي التي تتوافق مع أطول عمود(لأن القيم سالبة)، والتي تتقاطع مع نموذج ARDL(4,3,13)، وعليه نقول أن هذا النموذج هو الأمثل، وهنا نطبق اختبار الحدود بعد هذا النموذج وقد تحصلنا على النتائج التالية:

جدول 3. نتائج اختبار Wald للتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.515009	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	25		Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من الجدول نلاحظ ان القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة $(F - statistic = 6.515)$ تفوق القيم المجدولة للحد الأعلى في جميع مستويات الثقة، وهنا نقول أن هناك علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية محل الدراسة، وهو ما يسمح لنا بمواصلة خطوات تقدير النموذج وفقا لمنهجية ARDL.

3.2.3 تقدير معلمات النموذج اختبار صلاحيته

كما ذكرنا سابقا فإن نموذج ARDL يسمح لنا بالتقدير الآني لمعلمات الأجلين الطويل والقصير مع تحديد قيمة معلمة تصحيح الخطأ، لذا سنلجأ تقدير هاته المعلمات ومن ثم تفسيرها اقتصاديا وإحصائيا من خلال الإختبارات التشخيصية المعروفة.

أ- **تقدير معلمات المدى الطويل**: يمكن تلخيص نتائج تقدير معلمات الآجل الطويل لنموذج **ARDL** في الجدول التالي:

جدول 4: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	3.413948	1.280639	2.665816	0.0237
X2	3.528176	1.165996	3.025889	0.0128
X3	-41.08512	11.14293	-3.687100	0.0042
C	0.460852	0.095160	4.842901	0.0007

EC = Y - (3.4139*X1 + 3.5282*X2 -41.0851*X3 + 0.4609)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

ب-تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ: يطبق نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة معامل التعديل الذي يعبر عن مدى سرعة العودة إلى حالة التوازن في المدى الطويل عند حدوث اختلال في المدى القصير، ويوضح الجدول أدناه نتائج تقدير هذا المعامل.

جدول 5: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(4, 3, 1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/26/24 Time: 11:50
Sample: 1995 2023
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.201479	0.130177	1.547735	0.1527
D(Y(-2))	0.095735	0.120415	0.795048	0.4450
D(Y(-3))	0.227929	0.118768	1.919106	0.0839
D(X1)	0.534539	0.276471	1.933437	0.0820
D(X1(-1))	-1.967843	0.581058	-3.386653	0.0069
D(X1(-2))	-0.589701	0.294519	-2.002251	0.0731
D(X2)	-0.935896	1.236012	-0.757190	0.4664
D(X3)	3.009200	5.988446	0.502501	0.6262
D(X3(-1))	62.36873	9.008624	6.923224	0.0000
D(X3(-2))	19.07961	8.663050	2.202413	0.0522
CointEq(-1)*	-1.273881	0.188635	-6.753152	0.0001

R-squared	0.903713	Mean dependent var	-0.013967
Adjusted R-squared	0.834937	S.D. dependent var	0.338525
S.E. of regression	0.137536	Akaike info criterion	-0.829684
Sum squared resid	0.264825	Schwarz criterion	-0.293378
Log likelihood	21.37104	Hannan-Quinn criter.	-0.680935
Durbin-Watson stat	2.003759		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

يتبين لنا من خلال مخرجات التقدير أن قيمة معامل تصحيح الخطا سالبة، وعليه نقبل هاته القيم من الناحية الاقتصادية، فالإشارة السالبة هي التي تعبر عن الإرجاع إلى حالة التوازن على المدى البعيد، كما أن قيمة الاحتمال لاختبار t- student لمعامل التصحيح أقل من مستوى 5 % وعليه فإن تأثير المعلمة يقع ضمن حدود الثقة(أي نقبل معنوية تأثي المعلمة).

أما بالنسبة لقيمتها (–1.2738) فهي تدل على أن وجود الاختلالات في الأجل القصير ستعالج آليا على المدى البعيد خلال فترة لا تتجاوز 10 أشهر (9 أشهر و 12 يوما على الأكثر).

ج– اختبارات التشخيص للنموذج المقدر: يتم تشخيص النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات للتاكد من سلامتها من مشاكل التقدير القياسي المعروفة، وبالتالي فإن نموذج ARDL لهاته الاختبارات سيسمح لنا باعتماده كنموذج معبر لعلاقة التفسير القائمة بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المفسرة له.

–**اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء:** إذا كان نموذج ما يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء فإن علاقة المتغيرات الاقتصادية ببعضها ستكون زائفة، لذلك يجب استبعاد هذا المشكل قبل استخدام النماذج الاقتصادية، وعادة يُلجأ إلى مجموعة من الاختبارات لفحص وجود الاتباط بين الأخطاء من بينها اختبار breusch-godfrey، وقد أسفرت نتائج هذا الاختبار المعد من طرفنا باستخدام برنامج eviews 12 على ما يلي:

جدول 6: نتائج اختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي لبواقي التقدير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.021999	Prob. F(2,8)	0.4025
Obs*R-squared	5.087609	Prob. Chi-Square(2)	0.0786

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من الجدول يتضح أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5 % (لأن الاحتمال أكبر من 5%)، وهذا يفيد بأن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخاء.

– التوزيع الطبعي لبواقي التقدير : يعد اختبار Jarque-Bera أحد أبرز الاختبارات المستخدمة للتأكد من أن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، ويسمح لنا البرنامج الإحصائي **Eviews 12** من إجراء هذا الاختبار ، حيث أعطت مخرجات البرنامج ما يلي:

شكل بياني 3: نتائج اختبار Jarque-Bera على بواقي تقدير



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل المبين في مخرجات البرنامج يتبين لنا أن الأعمدة البيانية لبواقي التقدير تتوزع في شكل جرسي مشابه للتوزيعات الاحتمالية التي تتبع التوزيع الطبيعي(من خصائص التوزيع الطبيعي الشكل الجرسي) مما يوحي بأ الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما تؤكده إحصائية Jarque-Bera (المساوية لـ 0.1779) وهي أقل من القيمة المجدولة للاختبار (الاحتمال اكبر من 5%)، وعليه نقبل فرضية العدم بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

–اختبار ثبات التباين: من بين الفرضيات الأساسية لقبول تتطلب النماذج القياسية تحقق فرضية تجانس أو ثبات تباين أخطاء التقدير. ويعد اختبار ARCH من الاختبارات الأساسية المستخدمة للتأكد من مدى استيفاء هذه الفرضية.

جدول 7: نتائج اختبار pagan-Godfrey test results (variance-error stability) –(ثبات تباين الأخطاء)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.947931	Prob. F(14,10)	0.5487
Obs*R-squared	14.25703	Prob. Chi-Square(14)	0.4307
Scaled explained SS	2.736327	Prob. Chi-Square(14)	0.9995

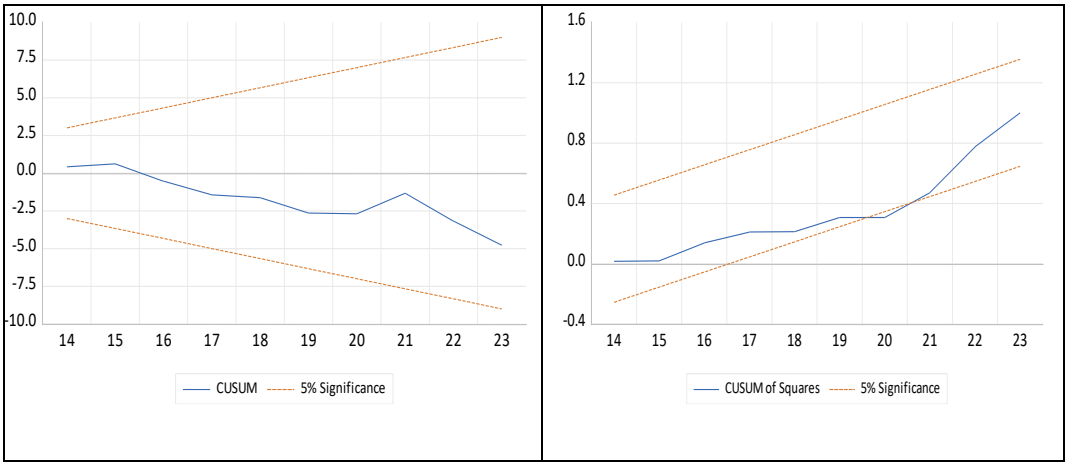
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

بما أن القيمة الاحتمالية لاختبار F-statistic المحسوبة أكبر من قيمة 5% فإننا نقبل فرضية العدم أي أن هناك تجانس في تباين الأخطاء.

–اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر: من خلو البيانات من التغيرات الهيكلية عبر الزمن، يتم اللجوء إلى اختبارين رئيسيين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابعة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة .(CUSUM of Squares) ويظهر من الشكل رقم (09) أن معاملات

نموذج ARDL المستخدم مستقرة هيكليًا خلال فترة الدراسة. هذا الاستقرار يعكس انسجامًا بين متغيرات الدراسة وتوافقًا بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث تقع القيم الإحصائية للاختبارين ضمن الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%.

شكل بياني 4: مجموع التراكمي للبواقي والمجموع المربع التراكمي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

4. تحليل النتائج ومناقشتها

من خلال نتائج الجدول رقم (4) يمكننا كتابة معادلة النموذج المقدر كالأتي:

$$y = 0.460852 + 3.413948x_1 + 3.528176x_2 - 41.05852x_3$$

تشير نتائج تحليل معادلة الانحدار إلى تأكيد الفرضية الأولى، والتي تفيد بأن نمو الادخارات لكل 1000 نسمة بوحدة واحدة تسهم في تعزيز الشمول المالي وتحفيز الاستثمار في المصارف الإسلامية بمقدار 3.41 وحدة، ويعزى ذلك إلى الدور المحوري للادخار باعتباره أحد مكونات الشمول المالي، حيث يوفر موردا ماليا استراتيجيا يدعم المصارف الإسلامية. هذا المورد يمكن المصارف من توسيع نطاق التمويلات الإسلامية الموجهة نحو إقامة استثمارات منتجة تسهم بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني.

– تؤكد نتائج تحليل النموذج أعلاه على صحة الفرضية الثانية، التي مفادها أن كل زيادة في كفاية رأس المال تسهم إلى تحسين إدارة مخاطر الاستثمارات المرتبطة بالأصول، مما ينعكس إيجابيا على نمو هذه الاستثمارات. إذ إن تعزيز كفاية رأس المال يعزز الأمان المصرفي في المصارف الإسلامية، مما يدعم الشمول المالي ويرفع من مستويات الاستثمار، وقد بينت نتائج النموذج المقدر أن معامل التأثير يقدر بـ 3.52

وحدة، من حجم الاستثمارات الجديدة هو لكل وحدة واحدة محققة من مستويات الآمان المصرفي، وهدا راجع إلى أن ارتفاع مستويات الآمان يسمح بامتصاص وتقليل الخسائر غير المتوقعة التي تواجه المصارف الاسلامية، وهذا يضفي نوعا من الثقة لدى العملاء تدفع بهما إلى زيادة في الموارد المالية المودعة، وهذا يعطي البنوك الإسلامية أريحية أكثر في تمويل الاستثمارات المنتجة، وبالتالي الرفع في مؤشر النمو الاقتصادي الذي يعد العصب الرئيسي لتحقيق أهداف للتنمية الاقتصادية.

– إذا نظرنا إلى معلمة تأثير مؤشر الربحية السالبة نقول أن هناك تأثيرا عكسيا لهاته المتغيرة على حجم الاستثمارات، وهذا يتوافق مع مضمون الفرضية الثالثة، فارتفاع مؤشر الربحية يزيد من احتمالية المخاطر ، الأمر الذي يثير يزعزع ثقة البنوك والعملاء، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الموارد المالية الموجهة للاستثمار

5. خاتمة:

من خلال دراسة تأثير الشمول المالي على تعزيز مستويات الاستثمار في المصارف الإسلامية، مع التركيز على تطبيق فرضية العرض القائد –دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (1995–2023)، ومع مراعاة التحديات التي واجهها البنك بسبب التأخر في وضع الأطر التشريعية الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي وقدرته على التكيف مع الأنظمة المصرفية التقليدية، تم التوصل إلى عدد من النتائج الرئيسية، والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

– يمتلك بنك البركة الجزائري آليات فعالة في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويلات هادفة، مما يسهم في تحقيق مستويات جيدة من الاستثمارات المنتجة.

– إن تحقيق بنك البركة الجزائري لمعدلات مرتفعة من كفاية رأس المال يسهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي، ويمكنه من تعبئة المزيد من الموارد المالية وتوجيهها نحو استثمارات مجدية.

– يتمتع البنك بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته المالية، غير أن هذه القدرة قد تقيد تحقيق أرباح كبيرة

استنادا إلى هذه النتائج، ومن أجل تعزيز دور الشمول المالي في دعم الاستثمارات المنتجة من خلال المصارف الإسلامية، نقترح التوصيات التالية:

– ينبغي على بنك الجزائر التخفيف من إجراءات فتح الإعتماد بالنسبة للمصارف الإسلامية، وذلك من أجل زيادة عدد من المصارف التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لزيادة القدرة على استقطاب المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة.

– يتعين على بنك البركة الجزائري الإنتقال من موضع السياسة الدفاعية إلى موضع السياية الهجومية لتعزيز نموها، باعتباره نموذجا ناجحا في توجيه الشمول المالي نحو الاستثمارات.

– يجب استثمار خبرات الكوادر المتخصصة في التمويل الإسلامي لدى بنك البركة الجزائري للتوسع في السوق المصرفية، خاصة في ظل وجود إطار قانوني ينظم العمل المصرفي الإسلامي.

6. قائمة المراجع:

Satyanarayana, M., Suresh Kumar, P., & Mahendra, B. K. (2017). Determinants of Banking Sector Development in India:ARDL Bound Testing Approach. *Asian Journal of Research in Banking and Finance , Vol. 7* (No. 9), 144.

القرصو ,و & .,غازي ,ن .(2017) .العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الإقتصادي دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 1981-2016. *مجلة السياسات الإقتصادية ,المجلد (5* العدد 2).

بوزياني ,ا .(2012) .*ضوابط أساليب الإستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الإقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية لمجموعة من المصارف الإسلامية 2010-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية* .المدية ,الجزائر :كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس.

حمدوش وفاء، و أيمن بوزانة. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. *مجلة درسات العدد الإقتصادي ، المجلد 12* (العدد 1)، 75.

ظريفية سلايمية، و سليمة طبايبية. (2023). تعزيز مستويات الشمول المالي في الجزائر على ضوء المبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي. *مجلة أبحاث إقتصادية المعاصرة ، المجلد 06* (العدد 1)، 195-212.

عبد العزيز عمرو، عاصم الشريف مروة، كريم الفحام، و إيهاب منير عبد المنعم. (2022). دور التكنولوجيا المالية (فينتيك) في تنمية المشروعات متناهية الصغير والصغيرة. *المجلة العلمية للدرسات التجارية والبيئية ، المجلد 13* (العدد 3).

عراب ,س .(2011-2012) .*الإفصاح كآلية لتحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية، رسالة الماجستير في علوم التسيير* .الشلف ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

عمر مصطفي جبر إسماعيل. (2010). *ضمانات الإستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة* (الإصدار الطبعة الأولى). العبدلي، عمان، الأردن: دار النفائس.

مليكة كركار. (2020). الشمول المالي: هدف إستراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10* (العدد 3).

نورة بوعلاق، سمير أيت يحي، و الوردي مشير. (2022). فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الإقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2019. *مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة ، المجلد 6* (العدد 1)، 15.

يحي بن يحي، و فاطمة الزهراء طلحاوي. (2020). التطور المالي والنمو الإقتصادي في البلدان العربية (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي- دراسة قياسية بإستخدام بيانات بانل للفترة 1980-2018. *مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد 10* (العدد 4)، 239.